

الطريق إلى التكامل في أوروبا

رضا مقدم

التاريخ يشير
إلى التكامل كحل
لتجاوز الأزمات
الطاحنة

في عام ١٩٩٩. وتمثل الأزمة الحالية فرصة مواتية للنظر في المسار الذي اتخذته أوروبا نحو التكامل حتى الآن وفي المنتظر منها في السنوات القادمة. وفي حين أن أوروبا أكبر بكثير وأكثر كثافة سكانية من الاتحاد الأوروبي وحده، فقد كان الاتحاد في قلب عملية التكامل الأوروبي، بما يحققه من ربط بين بلدان كانت متصارعة يوما ما وما يحققه من منافع تتجاوز حدوده بكثير - وذلك لكونه شريكا أساسيا في التجارة والاستثمار عبر أنحاء أوروبا وحافزا قويا للإصلاحات الضرورية على صعيدي الاقتصاد والحوكمة في البلدان حديثة الانضمام إليه والأخرى الطامحة إلى الانضمام.

وقد كانت السنوات القليلة الماضية كثيرة القلاقل، ومن المؤكد أن المستقبل يحمل المزيد من العراقيل. فالأزمة كشفت عن أوجه ضعف في البنيان الإقليمي والسياسات الوطنية، في الوقت الذي أدت فيه إلى تقويض الدعم السياسي لإقامة روابط أوثق. غير أن التكامل حقق منافع كبيرة لأوروبا حتى الآن ولا يزال المرشد لمسارها المستقبلي.

الأخبار المثيرة للقلق بشأن أوروبا مادة لعناوين الصحف البارزة في السنوات القليلة الماضية، حتى مع التحسن الذي شهدته أفاقها المنتظرة في الآونة الأخيرة. فقد شككت الأسواق ووسائل الإعلام في قدرة أوروبا على التصدي للصدمات المالية الحادة وفترات الهبوط الاقتصادي، إلى درجة أنها أثارت التساؤلات حول مدى إمكانية استمرار اليورو. ويقدر سوء الأزمة المالية - وقد كانت أزمة بالغة الضرر لأسباب ليس أقلها فقدان الكثيرين لوظائفهم - ينبغي ألا يحجب ذلك ما حققته أوروبا من إقامة منطقة تتمتع بالتكامل الوثيق وتحقق مستويات معيشية من أعلى المستويات في العالم. وتزداد روعة هذا الإنجاز نظرا لتحقيقه بعد حربين عالميتين مدمرتين وانقسام القارة بين الشرق والغرب في معظم فترات القرن العشرين.

وقد شهدت أوروبا بعض الدفعات المهمة نحو التكامل في آخر ٢٥ عاما - انهيار جدار برلين في عام ١٩٨٩ وموجة انضمام بلدان أوروبا الوسطى إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ وإطلاق اليورو



فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويمثل انهيار جدار برلين اللحظة الحاسمة في عملية تحرر طويلة متعددة الجوانب. فقد تخلى أكثر من ٢٠ بلدا عن الشيوعية لتتبعوا مكانها في أوروبا الديمقراطية، وهو ما جلب أكبر الفرص وأكبر التحديات في مسيرة التكامل الأوروبي منذ انتهاء الحرب.

وفي كل الحالات، كان تحقيق الاستقرار هو التحدي المبدئي أمام هذا التحول. فقد أدى انهيار التجارة التقليدية والروابط الاستثمارية واختلال الطلب المحلي إلى انهيارات كبيرة في الناتج في السنوات الانتقالية الأولى، إذ تراوحت ما بين ١٠٪ في بولندا وهنغاريا ونحو ٤٠٪ في بلدان مثل لاتفيا وليتوانيا. ومع تحرير الأسعار، غلب عليها الارتفاع الشديد، وهو ما يرجع في جانب منه إلى تحديد الأسعار النسبية من خلال العرض والطلب وليس التخطيط المركزي، ولكن الارتفاعات كانت بالغة الحدة في الحالات التي نصبت فيها إيرادات الدولة ولم تتوافر للحكومات إلا مصادر تمويل قليلة غير طباعة النقود. وسرعان ما انخفضت قيمة العملات عبر بلدان المنطقة وأصبحت الأزمات المصرفية واسعة الانتشار. وفي بعض

كان تاريخ الاتحاد الأوروبي تاريخا من الخطوات الكبيرة والصغيرة نحو أواصر التكامل التي تعتبر الأوثق على الإطلاق

الحالات التي توافر فيها الدعم السياسي والمؤسسي المناسب لإرساء الانضباط المالي والنقدي، أمكن تحقيق الاستقرار في غضون سنتين. أما في الحالات الأخرى فقد اتسم السعي لخفض التضخم وإرساء المالية العامة على مسار قابل للاستمرار بكمرة المحاولات المبدولة أو طول مدتها.

وبعد الاستقرار، تحول التركيز إلى بناء المؤسسات من أجل تحسين عمل الاقتصادات بالاستفادة من أفضل الممارسات في أوروبا الغربية وبقية العالم. وواجهت البلدان تحديات هائلة في الخصخصة وإصلاح القطاع العام وتهيئة مناخ موات للإصلاح. ومن العوامل التي أنجحت التحول إنشاء أطر موثوقة للسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في جميع البلدان تقريبا - سواء كانت تنطوي على ترتيبات لتعويم سعر الصرف أو غيرها من ترتيبات السعر الثابت. وكان التكامل واضحا في القطاع المالي بوجه خاص، حيث كانت بنوك أوروبا الغربية هي المهيمنة في معظم بلدان التحول الاقتصادي. وحقق ذلك منافع كبيرة من حيث الدراية الفنية والتمويل. وفي الوقت نفسه، تدفقت رؤوس الأموال إلى المنطقة بدون قيود خلال سنوات الاندفاع في أوائل العقد الأول من الألفية وحتى منتصفه، فأدى ذلك إلى تراكم الفقاعات التي انفجرت أثناء الأزمة المالية العالمية اللاحقة.

جذور متشابكة

منذ أكثر من ستة عقود، قررت ستة بلدان في أوروبا الغربية (بلجيكا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا) أن تخطو خطوة أخرى في مسار التعاون الاقتصادي. وكانت رؤية مؤسسي الاتحاد الأوروبي، التي عبر عنها إعلان شومان في عام ١٩٥٠، هي الربط الوثيق بين اقتصادات بلدانهم - بما في ذلك اقتصاد ألمانيا الغربية العائد من جديد - بما يجعل الحرب مستحيلة.

لن تبني أوروبا بين يوم وليلة، أو وفقا لخطة موحدة. بل سيتم بناؤها من خلال إنجازات ملموسة تؤدي في البداية إلى خلق حالة من التضامن الواقعي.

—روبرت شومان

وكان تاريخ الاتحاد الأوروبي تاريخا من الخطوات الكبيرة والصغيرة نحو أواصر التكامل التي تعتبر الأوثق على الإطلاق. وفي الأيام الأولى، قرر القادة تحقيق التكامل بين صناعاتهم الرئيسية، إي في إنتاج الفحم والصلب، أثناء الحرب العالمية وفي السنوات اللاحقة لها. وهكذا خفضت التعريفات وأزيل الدعم وفُككت التكتلات الاحتكارية الوطنية. ولكن على خلاف أشكال التعاون الاقتصادي التي نشأت في مرحلة ما بعد الحرب، كان التكامل في أوروبا يتميز بإنشاء مؤسسات على المستوى فوق القومي. وعلى مدار السنوات، تطورت هذه المؤسسات إلى الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية في المشروع الأوروبي. وتمثل استمرارية هذه المؤسسات وقوتها المتزايدة دليلا على قوة هذا المشروع ونجاحه. ومن أهم معالم المشروع إجراء أول تصويت أوروبي مباشر في عام ١٩٧٩ عندما أصبح البرلمان الأوروبي هو السلطة التشريعية.

ومن الناحية الجغرافية، مر الاتحاد الأوروبي عبر مراحل مختلفة من التوسع أيضا. ففي عام ١٩٧٣، انضمت الدانمرك وأيرلندا والمملكة المتحدة إلى الاتحاد. وشهدت السبعينات تحولات اجتماعية وسياسية عميقة في اليونان والبرتغال وإسبانيا حيث تمت الإطاحة بالنظم العسكرية والديكتاتورية. واستبشارا بحالة الازدهار والاستقرار في الاتحاد الأوروبي، انضمت هذه البلدان إلى المشروع الأوروبي بعد مرور عقد واحد فقط، مما عزز ديمقراطياتها الناشئة. واستفادت البلدان المنضمة استفادة هائلة من التجارة الحرة والسياسات المشتركة، وخاصة الصناديق الهيكلية التي أنشئت لتشجيع التقارب عن طريق تمويل استثمارات البنية التحتية والاستثمارات الإنتاجية في المناطق الأكثر فقرا.

التحول عن الشيوعية

كان انهيار النظم الاقتصادية المخططة مركزيا في نهاية الثمانينات أهم حدث في مسيرة التكامل السياسي والاقتصادي الأوروبي في

نبذة تاريخية عن التكامل الأوروبي



١٩٦٠

إنشاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة



١٩٥٧

إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية



١٩٥١

إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بمقتضى معاهدة باريس



١٩٤٩

إنشاء مجلس أوروبا



١٩٤٥

نهاية الحرب العالمية الثانية؛ تراجع الإقبال على التوجه القومي

تكامل الشرق والغرب: سلاسل العرض

يمثل ظهور سلسلة عرض بين ألمانيا وأوروبا الوسطى مثالا جيدا للاندماج الاقتصادي الناجح عقب انهيار جدار برلين.

فمنذ التسعينات، ظهرت الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا والجمهورية السلوفاكية كمراكز تصنيع كبيرة تابعة لمنظومة إنتاج مركزها ألمانيا، وخاصة في صناعة السيارات. وكانت نشأة هذا النظام القائم على التصدير مدفوعة بالفروق الكبيرة بين تكلفة العمالة والقرب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية، وكانت مدعومة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة من ألمانيا.

وتستفيد ألمانيا من سلسلة العرض التي تسمح لها بإنتاج وتصدير سلع ربما لم تكن لتتمتع بميزة تنافسية فيها لو أنها كانت مقيدة بالتصنيع ضمن حدودها الوطنية (راجع «إضافة القيمة» في عدد ديسمبر ٢٠١٣ من مجلة التمويل والتنمية). وبلغت الاقتصاد، حدث توسع في حد إمكانية الإنتاج في ألمانيا، وفي هذه الأثناء، حصلت الاقتصادات الصاعدة في سلسلة العرض على عمليات نقل كبيرة للتكنولوجيا، مما سمح بتقارب بالغ السرعة بين الدول. وتنبأ النظرية الاقتصادية بأن يكون النمو في البلدان الفقيرة أسرع من النمو في البلدان الغنية، إذا تساوت كل العوامل الأخرى، لكن بلدان أوروبا الوسطى الداخلة في سلسلة العرض استطاعت أن تتوسع في ناتجها بوتيرة أسرع مما يمكن إرجاعه لفروق الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح نمو الصادرات السريع في هذه البلدان مانلا لصالح القطاعات ذات المعرفة الكثيفة. وبالتالي، تواصل سلسلة العرض دفع الطلب على العمالة الماهرة وتتيح فرصا للبلدان كي تتحرك مع الوقت إلى حلقات أعلى في سلسلة القيمة.

وساهم التكامل في تحقيق تقارب قوي بين الدول، إذ ارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد في بلدان أوروبا الصاعدة بنحو ٥٠٪ بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٣ مقارنة بالاقتصادات المتقدمة في أوروبا، بالرغم من وقوع الأزمة الأخيرة. وكانت الروابط التجارية والاستثمارية الكبيرة مع أوروبا الغربية عاملا رئيسيا في تقدم مسيرة النمو والتقارب الذي رفع مستويات الدخل في بلدان أوروبا الصاعدة إلى أقل بقليل من نصف مستويات الدخل في الاقتصادات المتقدمة المجاورة لها.

وكان الاتحاد الأوروبي موضعا للتركيز المتزايد في مرحلة التحول. ففي التسعينات، جاءت أكبر المساعدات الخارجية من بلدان أخرى ومؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير الذي كان حديث الإنشاء آنذاك. ولكن مع زيادة زخم الانضمام - وهي العملية التي ينضم فيها البلدان إلى عضوية الاتحاد الأوروبي - أصبح للاتحاد الأوروبي دور حيوي في تطوير المؤسسات وتوجيه السياسة الاقتصادية وتمويل البنية التحتية. وبلغت هذه العملية ذروتها بانضمام ١١ بلدا إلى الاتحاد الأوروبي (ومنهم ٤ أعضاء منضمين لمنطقة اليورو بالفعل) وحظيت ٣ بلدان أخرى بوضعية المرشح للانضمام. ولم يكن هذا الإنجاز متصورا منذ ٢٥ سنة سابقة وقد جلب معه منافع هائلة لكل من بلدان التحول الاقتصادي والبلدان المنضمة بالفعل إلى عضوية الاتحاد (راجع الإطار ١) عن طريق زيادة تدفقات التجارة ورأس المال والعمالة.

ماستريخت واليورو

في هذه الأثناء، واصلت بلدان أوروبا الرئيسية تحقيق النمو بشكل متقارب. وفي المرحلة المبكرة، تم خفض تقلبات سعر الصرف بين الدول الأعضاء من خلال آلية سعر الصرف الأوروبية التي سمحت لل عملات بالتقلب حول أسعار صرف مركزية ضمن نطاقات محددة سلفا. وفي عام ١٩٩٠، ألغيت ضوابط سعر الصرف داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مما سمح بالتدفق الحر لرأس المال. وعلى الرغم من وقوع أزمات في ظل آلية سعر الصرف الأوروبية - حيث أجبرت المملكة المتحدة على الخروج منها في عام ١٩٢٢، على سبيل المثال - فقد أصبحت عمليات إعادة المواءمة أقل تواترا بمرور الوقت مع تقارب السياسات النقدية ومعدلات التضخم.

وقد اكتسبت فكرة العملة الموحدة جاذبيتها المتزايدة بمعدل بطيء، ولكن فكرة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، ومعه سياسة النقد والصرف الموحدة، لم تبدأ في التبلور بالفعل إلى أن عُقدت معاهدة ماستريخت في عام ١٩٩٢. وفي حين أن إصدار عملة موحدة كان أمرا عميق الجذور في عملية التكامل الأوروبية ويعمل على تيسير المعاملات الاقتصادية داخل الاتحاد، فقد ساعد أيضا على ترسيخ مكانة ألمانيا الموحدة التي نشأت في نهاية الحرب الباردة ضمن إطار مؤسسي أوروبي مشترك.

ووضعت معاهدة ماستريخت معايير للتقارب تسعى لضمان التماثل الكافي بين البلدان التي تعتمد العملة المشتركة الجديدة حتى تحقق استفادة جيدة من اتباع سياسة نقدية موحدة. كذلك أعطت المعاهدة قوى السوق دورا كبيرا في إرساء الانضباط في الدول الأعضاء، وذلك باستحداث شرط «عدم الإنقاذ»، ولتجديد الشكوك والحفاظ على انضباط المالية العامة بعد طرح العملة المشتركة، وقعت البلدان الأعضاء في عام ١٩٩٧ «معاهدة الاستقرار والنمو» التي تستهدف ربط السياسات بأهداف للديون ورصيد المالية العامة.



١٩٩٩

إطلاق اليورو



١٩٩٣

إنشاء الاتحاد الأوروبي



١٩٨٩

سقوط جدار برلين



١٩٧٩

أول انتخابات للبرلمان الأوروبي



١٩٧٣

انضمام الدنمارك وأيرلندا والمملكة المتحدة إلى الجماعة الأوروبية

مواجهة الأزمة

بدأت الحكومات الوطنية في تنفيذ برامج محفوفة بالتحديات لتصحيح أوضاع الاقتصاد الكلي تتمثل أهدافها الأساسية في خفض عجز المالية العامة وتحسين قدرة اقتصاداتها على المنافسة - وذلك بإزالة الاختلالات التي نمت في السنوات السابقة، ووضع الأساس اللازم لتحقيق المزيد من النمو القابل للاستمرار على المدى الطويل. وأدرك صناع السياسات الأوروبيون أن الاتحاد الأوروبي لم يحقق حتى ذلك الحين القدرة المؤسسية والمالية اللازمة لدعم الاقتصادات المتأثرة بالأزمة، مما حفز التعاون مع صندوق النقد الدولي (راجع الإطار ٢). وكان على الاتحاد الأوروبي أن يعيد النظر في مبدأ «عدم الإنقاذ» وبادر بتقديم الدعم إلى الجهات السيادية بأسعار فائدة غير

انتشرت الصدمات الاقتصادية والمالية القطرية بسرعة في جميع أنحاء المنطقة

السائدة في السوق.

وكان من الأفضل مواجهة الأزمة باتخاذ إجراءات أقوى بدلا من التصدي لها بعدد كبير من البدايات والحلول الخاطئة التي كانت تبدو في كثير من الأحيان كافية بالكاد لإبقاء منطقة العملة في وضع آمن، لكنها لم تكن كافية لتحقيق انطلاقة حاسمة. ومع ذلك فقد تحقق الكثير، إذ أنشئت آلية دائمة توفر الدعم المالي للدول الأعضاء في منطقة اليورو - وهي «آلية الاستقرار الأوروبية». وفي ذروة الأزمة، تدخل البنك المركزي الأوروبي للدفاع عن سلامة منطقة اليورو بتقديم كم كبير من السيولة لدعم البنوك (إعادة تمويل العمليات على أساس أطول أجلا) وعن طريق إقامة إطار لما يسمى «المعاملات النقدية المباشرة».

والأهم من ذلك أن الأزمة أوضحت الحاجة إلى منهج أوروبي شامل للنظام المصرفي - الاتحاد المصرفي - وهناك جهود جارية لتنفيذه (راجع «تحويلات جذرية» في هذا العدد من التمويل والتنمية). والهدف النهائي هو المساعدة في الحد من التفتت المالي وكسر دائرة الآثار المترددة السلبية بين البنوك والجهات السيادية. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات مهمة أيضا لتعزيز الحوكمة المالية والاقتصادية لرصد أي بوادر تنبئ بعودة الاختلالات المالية والخارجية المفرطة - ومن ثم تجنب حدوثها.

وفي اللحظات الحرجة، يستجيب الأوروبيون بمزيد من التكامل ومزيد من التضامن.

وقد جلبت الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من تداعيات في منطقة اليورو تحديات جسيمة لبلدان أوروبا الصاعدة. فتجمدت الأسواق المالية وأصبح إصدار السندات السيادية الدولية أقرب إلى مستحيل. وتراجعت تدفقات رأس المال، حتى الموجهة من خلال الفروع التابعة لبنوك أوروبا الغربية. ومع تعرض البنوك الغربية الأم لنقص في رأس المال والسيولة، برزت أوجه الهشاشة في هذا النظام المترابط وبدأت فروع البنوك في هذه البلدان فترة من التقليل لنسب الرفع المالي لم تنته حتى الآن.

ومع هبوط الصادرات والطلب المحلي، سجل الناتج انخفاضاً حاداً في معظم البلدان، مما أسفر عن تعميم الركود في بلدان أوروبا الصاعدة مقارنة بمناطق الأسواق الصاعدة الأخرى. ولم يفلت من هذا الركود إلا بضعة بلدان - إما لأن ازدهارها قبل الأزمة كان أضعف، مما ترك مساحة لاتباع سياسات معاكسة للاتجاهات الدورية أو لأن تجارتها وروابطها المالية كانت محدودة.

وخلاصة القول إن بنیان اليورو استند إلى فرضية أن قوى السوق، مقترنة مع الحد الأدنى من التنسيق بين السياسات، ستكون كافية للتنسيق بين الاقتصادات وتحقيق الانضباط في سياسات المالية العامة والسماح للبلدان بتحمل الصدمات الفردية.

الأزمة العالمية تتحول إلى أزمة ديون أوروبية

أدت الأزمة المالية العالمية التي حدثت بعد انهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر ٢٠٠٨ إلى إشعال أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. وكشفت الأزمة الاختلالات الشديدة في منطقة اليورو وأوجه الضعف التي تشوب البنیان الأوروبي.

وبعد استحداث اليورو في عام ١٩٩٩، شهد العديد من البلدان - ومن بينها اليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا - انخفاضا حادا في تكاليف الاقتراض، لكل من القطاعين الخاص والعام. وفي كثير من الحالات، أدى الائتمان منخفض التكلفة - الممول في الغالب برأس مال من بنوك البلدان الرئيسية في منطقة اليورو - إلى طفرة ائتمان نتج عنها معدلات نمو مرتفعة، جذبت بدورها المزيد من رأس المال والاستثمار. ولكنها أدت أيضا إلى زيادة مديونية الأسر والشركات، وتركزت الاستثمارات في قطاع السلع غير التجارية (كالعقارات)، بينما أضعفت الأجور المرتفعة القدرة التنافسية الخارجية. وتدهورت أرصدة الحسابات الجارية تدهورا حادا وتراكمت على البلدان ديون خارجية كبيرة. وتوسعت الحكومات في الإنفاق اعتقادا منها أن زيادة الدخل دائمة.

وحجبت أسعار الفائدة المتقاربة غياب التقارب الهيكلي الأساسي. وزاد التفاوت في القدرة التنافسية بمساعدة التدفقات المالية العابرة للحدود - التي حفزها عدم وجود تكاليف على المعاملات العابرة للحدود بالإضافة إلى اللوائح المالية المطبقة. ولكن عندما تحولت دورة الائتمان، حدث توقف مفاجئ في تدفقات رأس المال الخاص مما ترك عددا من بلدان منطقة اليورو على حافة الهاوية، وترك بنوكها محملة بديون معدومة مرتتبة على فرط الاستثمار كما تركها في حالة انكشاف كبير لمخاطر الديون السيادية التي تزداد ضعفا. ولم يقتصر الأمر على عدم إدراك الأسواق للمخاطر الناشئة، بل إن معاهدة الاستقرار والنمو أصابها الضعف أيضا - حيث تجاوز عدد من البلدان الأعضاء، ومنها بعض البلدان الرئيسية، الحدود المقررة في المعاهدة مما أضعف مصداقيتها، وفشلت هذه البلدان في إرساء الانضباط المالي الكافي.

وفي بداية أزمة اليورو، كان النظام المالي الأوروبي الذي يتسم بالتكامل الفائق لا يزال مفتقرا إلى آليات لوقف التداول (circuit breakers) وإلى الرقابة المشتركة، ومن ثم كان شديد التعرض للعدوى. وانتشرت الصدمات الاقتصادية والمالية القطرية بسرعة في جميع أنحاء المنطقة، مما هدد استمرارية اتحاد العملة.



٢٠٠٤

موجة توسع بانضمام بلدان جدد إلى الاتحاد الأوروبي

صندوق النقد الدولي وأوروبا

كان صندوق النقد الدولي شريكا طوال هذه الرحلة المبهرة على مسار التكامل الأوروبي.

ويقدر ما قد يبدو ذلك مستغربا في الوقت الراهن، إلا أن كثيرا من مشاركات الصندوق المبكرة التي تمت عن طريق برامجه الاقتصادية كان مع الاقتصادات الأوروبية «المتقدمة» حاليا. ومن بين اتفاقات الصندوق المبكرة ما عقده مع بلدان من قبيل بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة. وكانت إيطاليا والمملكة المتحدة آخر اثنين من اقتصادات مجموعة السبعة يقومان بتنفيذ برامج يدعمها الصندوق، وذلك في عام ١٩٧٧.

ومع التحول التاريخي الذي شهدته أوروبا الشرقية، زادت مشاركة الصندوق في جهود بلدان المنطقة. وجاء انهيار جدار برلين ليفتح الباب على مصراعيه. وارتكزت برامج الصندوق في العديد من بلدان التحول الاقتصادي على التصدي لتحديات تحقيق الاستقرار الاقتصادي - مكافحة انهيارات الناتج وفي بعض الحالات التضخم المفرط، فضلا على إنشاء مؤسسات جديدة - وهو ما اقترن بإصلاحات هيكلية كبرى لمساعدة البلدان على الانتقال من أطر الشيوعية إلى الأطر القائمة على السوق.

وجاءت الموجة التالية من البرامج في بداية الأزمة المالية العالمية، وانتهى الهدوء الذي ساد أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة بانثار مدمرة على بلدان أوروبا الصاعدة نتيجة الاضطرابات التي حدثت في الاقتصادات المتقدمة. وكانت أوكرانيا وهنغاريا وأيسلندا أول من وضع برامج يساندها الصندوق في نوفمبر ٢٠٠٨، ثم حذت حذوها بلدان أخرى. ومع انتشار الأزمة في بلدان منطقة اليورو، طلبت اليونان وأيرلندا والبرتغال برامج في عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١. وتجسد الجولة الأخيرة التغيير الذي طرأ على مشاركة الصندوق في جهود هذه البلدان. فعلى سبيل المثال، أتيح لبولندا التي تتمتع بأساسيات اقتصادية بالغة القوة الاستفادة من خط ائتمان جديد يشبه التأمين. غير أن معظم البلدان الأخرى استفادت من الزيادة الكبيرة في حجم القروض المقدمة ومن الجهود الرامية إلى تركيز الشروط على أهم أولويات الاقتصاد الكلي، وذلك بالتناسب مع احتياجات كل منها.

واعتمدت البلدان مجموعة من السياسات لمواجهة الأزمة التي هزت اقتصاداتها بصورة تجاوزت أكثر التوقعات تشاؤما. وكان الهدف الأولي هو تحقيق الاستقرار في القطاع المالي؛ فخففت البلدان متطلبات الاحتياطي الإلزامي ورفعت تغطية الودائع وتدخلت تدخلًا مباشرًا في بعض الأحيان لمساعدة مؤسسات مالية منفردة كانت تمر بحالة من العسر المالي.

وكانت الخيارات قليلة أمام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، نظرا لضخامة أرصدة الدين الخاص التي كان معظمها مقوما بالعملة الأجنبية. وبالنسبة لمعظم بلدان المنطقة، لم يكن التوسع المالي خيارا هو الآخر نظرا لتأثير الركود على مالية حكوماتها. وليس من المستغرب أن عددا من البلدان استعان بصندوق النقد الدولي للحصول على مساعدات مالية. وقد قدم الصندوق مساعداته المالية لتيسير عملية تعديل السياسات في ١٣ بلدا من بلدان المنطقة منذ بداية الأزمة، وذلك عن طريق القروض التي غالبا ما تكون مركزة في البداية وتهدف إلى دعم البرامج الاقتصادية المصممة بالاشتراك مع سلطات البلدان المعنية والمؤسسات الأوروبية.

وتستمر الرحلة

ينطوي التعافي الاقتصادي الوليد في منطقة اليورو على احتمال أن يؤدي إلى حالة من التراخي - في اعتقاد خاطئ بأن الأزمة قد انتهت وأصبح من الممكن تخفيف جهود التكامل.

وقد اتخذت بالفعل قرارات بعيدة الأثر، ولكن التكامل الاقتصادي في منطقة اليورو لم يكتمل بعد. فالأسواق المالية مجزأة (أسعار الفائدة المنخفضة لدى البنك المركزي الأوروبي ليست شائعة في كل أنحاء منطقة اليورو والشركات في البلدان الخاضعة لضغوط غالبا ما تواجه أسعار فائدة مرتفعة على الاقتراض)، وفجوات القدرة التنافسية لا تزال كبيرة، وأوجه الجمود الهيكلي تعوق تكامل سوق العمل والمنتجات، والتنسيق بين سياسة المالية العامة وغيرها من السياسات لا يزال أمامه الكثير حتى يتحقق.

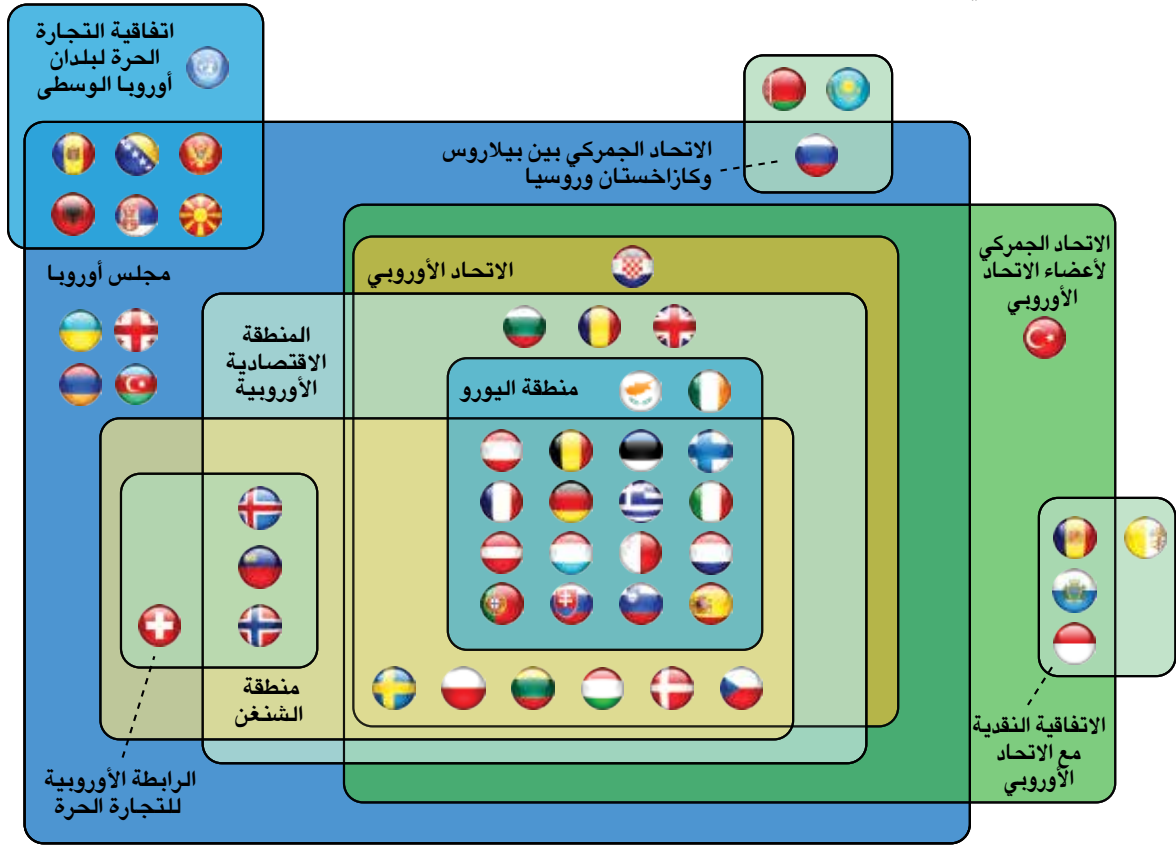
ولا تقتصر المهمة المطلوبة على تجاوز الأزمة ومعالجة الضرر الناجم عنها، بغض النظر عن جسامته هذه المهمة مع استمرار مستويات الناتج والاستثمار التي تقل عما قبل الأزمة وبقاء البطالة على ارتفاعها غير المقبول في معظم بلدان منطقة اليورو. إنما يتمثل التحدي الأكبر في بناء منطقة يورو أكثر قوة تستطيع الصمود في مواجهة صدمات المستقبل ولا يسهل فيها أن تتحول الصدمات القُطرية المحدودة إلى صدمات على مستوى النظام.

ويستدعي التغلب على الأزمة إعادة تقييم البنيان الاقتصادي والمالي الذي تركز عليه منطقة اليورو. ويشير المنهج المشترك لبنوك المنطقة - كما تجسده الرؤية الداعية إلى إقامة اتحاد مصرفي قوي - إشارة صحيحة إلى ضرورة تحقيق المزيد من التكامل وإقامة مؤسسات أقوى في المركز، وزيادة التركيز على فهم التداعيات.

ونجد أيضا أن الأزمة والتحرك لمواجهتها يمثلان تجاوزا لبعض مبادئ معاهدة ماستريخت، بما في ذلك شرط «عدم الإنقاذ»، كما أدبأ إلى فهم جديد للسيادة الوطنية في سياق السياسات المشتركة. وسوف يصعب تصميم اتحاد يستند إلى هذا الواقع الجديد. ومن بين أصعب القرارات في هذا الصدد التوصل إلى توافق سياسي في الآراء يحقق التوازن الصحيح بين السيادة الوطنية والدور الذي يؤديه مركز أكثر قوة وسياسات تخدم الصالح العام على نطاق أوسع. وينبغي أن يتوافر إطار سياسي لدعم التكامل الاقتصادي المطلوب.

وتمثل تقوية الاتحاد النقدي عاملا حيويا لإنعاش التدفقات الرأسمالية العابرة للحدود واستعادة فعالية السياسة النقدية عبر بلدان منطقة اليورو. والاتحاد المصرفي جزء أساسي في هذه العملية، كما أن إنشاء آلية رقابية موحدة يشكل خطوة مهمة نحو منهج مشترك لتحقيق نظام مصرفي سليم. أما التقييم الجاري للميزانيات العمومية، والذي سيقدم صورة واضحة عن موقف معظم البنوك، فمن الممكن أن يساعد على الحد من عدم اليقين بشأن مخاطر البنوك. وقد تم الاتفاق مؤخرا على إنشاء الآلية الموحدة للتسوية والصندوق الموحد للتسوية فكانا بمثابة خطوات إضافية نحو اتحاد أكثر اكتمالا يمتلك أدوات أفضل للتعامل مع البنوك المتعثرة، وإن كان هيكليهما المعقد وعملية صنع القرار المرهقة يمكن أن يعرقلوا فعالية هذه الخطوات. وفي المستقبل، سيكون توافر دعم مالي مشترك فعال ضروريا لمعالجة الروابط بين الجهات السيادية والبنوك حتى خلال هذه الأزمة (تعاني الحكومات المدينة لتغطية تكاليف قطاعها المصرفي حيث أدى ذلك، مع حيازة البنوك لديون الحكومة، إلى إضعاف الثقة في الجهات السيادية والبنوك).

ويمكن أن يؤدي تعميق التكامل المالي في منطقة اليورو إلى تصحيح أوجه الضعف في بنيان النظام وتعزيز صلابة المنطقة في مواجهة الأزمات المستقبلية وإضفاء مصداقية طويلة الأجل على التدابير المعتمدة بالفعل لمواجهة الأزمات. ويجري حاليا تحسين الإشراف على السياسات الوطنية وإنفاذ القواعد المقررة، مما يساعد على إعادة انضباط المالية العامة والأسواق. كذلك يشكل تعزيز الحوكمة شرطا أساسيا لتحسين اقتسام المخاطر المالية قبل تحققها. ولا يزال التقدم مطلوبًا في هذا الخصوص، وهو أمر مهم لخفض



المصدر: ويكيبيديا

سياستها السياسية النقدية المفرطة في التساهل. كذلك تواجه المنطقة تراجعاً في عرض العملة، ومن المتوقع أن يتسارع انخفاض عدد السكان في سن العمل خلال السنوات القادمة.

ومع تواضع التوقعات الراهنة بشأن التدفقات الرأسمالية الداخلة والمشاركة في القوى العاملة، تعتمد فرص النمو في المنطقة على تحسين الإنتاجية من خلال الإصلاحات الهيكلية. وبالنسبة لبعض البلدان، يتطلب ذلك السعي المستمر إلى إجراء إصلاحات في سوق العمل - زيادة المرونة في تحديد الأجور وتقليص الاختلافات بين العقود العادية والمؤقتة وإجراء إصلاحات تكميلية في نظام المزايا الاجتماعية. وبالنسبة لبلدان أخرى، من المهم تحسين بيئة الأعمال وإكمال الخصخصة لجذب الاستثمار الأجنبي في قطاع السلع التجارية وتحسين الارتباط بسلاسل العرض في أوروبا. ومع ذلك، فهناك بلدان أخرى - لديها بالفعل قطاع تصدير قادر على المنافسة وروابط راسخة مع سلاسل العرض الإقليمية - يكمن التحدي الذي يواجهها في الارتقاء إلى درجة أعلى في سلم القيمة عن طريق تحسين مهارات العاملين.

وفي حين أن الأزمة الأخيرة في أوروبا تختلف عن طبيعة التحديات السابقة وتتطلب القيام بإجراءات بعيدة الأثر، فإن النظر إلى الوراء يذكرنا بالعقبات الضخمة التي تجاوزتها أوروبا في الماضي، فضلاً عن المنهج الذي اتخذته في تلك الفترات العصيبة، وهو منهج زيادة التكامل. وإذا أمكن استجماع الإرادة السياسية مرة أخرى، يمكن إرساء ركيزة أكثر دواماً للرخاء في المنطقة عن طريق زيادة التكامل المصحوب بخطوات لدفع عجلة النمو. ■

رضا مقدم يعمل مديراً للإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي.

الحاجة إلى الدعم الذي يقدم بتكلفة عالية بعد ضربات الأزمة. ومن الشروط المسبقة أيضاً لإعادة الانضباط السوقي أن يتم اقتسام حد أدنى من المخاطر المالية - عن طريق زيادة آليات التأمين المالي عبر البلدان - مما يضيف مزيداً من المصداقية على ترتيبات عدم الإنقاذ.

ولا يزال الجمود مستمراً منذ فترة طويلة في سوق العمل والمنتجات ويمثل عائقاً أمام تعديل الأسعار النسبية وإرساء القدرة على المنافسة، وخاصة في البلدان التي تعرضت لضغوط في الآونة الأخيرة. وقد تحقق بعض التقدم - وخاصة في إصلاح سوق العمل في إسبانيا والبرتغال - ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير. ومن العوامل المساعدة في هذا الخصوص إعطاء دفعة جديدة لتحسين الإنتاجية عن طريق تنفيذ «توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الخدمات» - الذي يهدف إلى تيسير تقديم الخدمات عبر الحدود على غرار حرية حركة السلع الحالية. ويمكن إعطاء دفعة للنمو أيضاً عن طريق دعم الائتمان الذي يقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإجراء جولة جديدة من اتفاقات التجارة الحرة. ومن شأن هذه الجهود أن تؤدي إلى مسار نمو أكثر توازناً وقابلية للاستمرار، مما يساعد على الحد من الاختلالات في منطقة اليورو.

وفي بلدان أوروبا الصاعدة، كان معظم النمو المحقق قبل الأزمة ناتجاً عن تدفقات رأس مالية سريعة وقوية غدت التوسع الائتماني، مما عاد بالنفع على قطاع السلع غير التجارية بوجه خاص. وتواجه المنطقة الآن واقعا مختلفاً تماماً حيث تواصل البنوك الغربية الأم خفض انكشافها للمخاطر كما يوجد خطر يهدد الأفق المتوقع للتدفقات الرأسمالية الداخلة بسبب تراجع الاقتصادات المتقدمة عن